

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

عام :

إن مجلس إدارة شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة والشركات التابعة الموحدة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") هي المسؤولة عن إنشاء والحفاظ على رقابة داخلية مناسبة على التقارير المالية ICOFR بما يتوافق مع ما هو مطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية . إن نظام الرقابة الداخلية لدينا على التقارير المالية هو عملية مصممة لتقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بمصداقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة بغرض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . هذا ويتضمن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضاً ضوابط وإجراءات الإفصاح لدينا والتي صممت لمنع القيام بأي تحريفات .

مخاطر التقارير المالية :

تتمثل المخاطر الرئيسية في التقارير المالية إما في عدم عرض البيانات المالية الموحدة بشكل عادل بسبب أخطاء غير مؤكدة أو متعمدة أو بسبب عدم نشر البيانات المالية الموحدة في الوقت المناسب . ينشأ الافتقار إلى العرض العادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من حسابات البيانات المالية أو الإفصاحات على تحريفات أو إغفالات جوهرية .

تعتبر التحريفات جوهرية إذا كان بإمكانها ، بشكل فردي أو جماعي ، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على البيانات المالية الموحدة .

لتقييم مخاطر التقارير المالية ، قامت المجموعة بإنشاء نظام رقابة داخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول ، ولكن ليس مطلقاً ، ضد التحريفات الجوهرية . حيث قمنا أيضاً بتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل النظام للمجموعة بناءً على المعايير المحددة في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (2013) الصادرة عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي COSO . توصي لجنة COSO بوضع أهداف محددة وذلك لتسهيل تصميم وتقييم مدى كفاية نظام الرقابة . نتيجة لذلك ، وعند إنشاء نظام الرقابة الداخلية ، اعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود / الحدوث - الأصول والخصوم موجودة ، والعمليات قد حدثت
- الاكتمال - تم تسجيل جميع العمليات ، وتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية الموحدة

- التقييم / القياس - يتم تسجيل الأصول والخصوم والعمليات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة
- الحقوق والالتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول والتزامات
- العرض والإفصاحات - التبويب والإفصاح وعرض التقارير المالية مناسب

ومع ذلك ، فإن أي نظام رقابة داخلي ، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ، بغض النظر عن مدى جودة تصميمه وتشغيله ، يمكن أن يوفر فقط تأكيدًا معقولاً ، ولكن ليس تأكيدًا مطلقاً على تحقيق أهداف نظام الرقابة هذا. وعليه ، فإن ضوابط وإجراءات الإفصاح أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع جميع الأخطاء والاحتيال . علاوة على ذلك ، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على الموارد ، ويجب مراعاة فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها .

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

المهام التي ينطوي عليها نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية :

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع وحدات الأعمال ووظائف الدعم ، ومن خلال القيام بمراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تشكل أساس البيانات المالية الموحدة . ونتيجة لذلك ، فإن إجراء الرقابة الداخلية على التقارير المالية يشمل موظفين يعملون في وظائف مختلفة ضمن المنظمة .

ضوابط لتقليل مخاطر تحريف التقارير المالية :

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر التحريف في البيانات المالية الموحدة . يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل ، وتشمل تلك :

- التي هي مستمرة أو دائمة بطبيعتها ، مثل الإشراف ضمن سياسات وإجراءات مكتوبة أو فصل المهام
- تعمل على أساس دوري ، مثل تلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية
- التي هي وقائية أو استقصائية بطبيعتها

- التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية الموحدة نفسها. تشمل عناصر الرقابة التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية الموحدة الضوابط على مستوى المنشأة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النشر ، في حين أن عنصر الرقابة الذي له تأثير مباشر يمكن أن يكون ، على سبيل المثال ، التسوية التي تدعم بشكل مباشر بند الميزانية العمومية

- ذات عناصر خاصة آلية و/أو يدوية . الضوابط المؤتمتة هي وظائف رقابة مدمجة في عمليات النظام مثل الفصل المطبق من ضوابط العمل وفحص واجهة الاستخدام حول اكتمال ودقة المدخلات . الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل التفويض بالمعاملات .

قياس التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية :

بالنسبة للسنة المالية 2020 ، أجرت المجموعة تقييماً رسمياً حول مدى كفاية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية مع الأخذ في الاعتبار:

- مخاطر التحريف في بنود البيان المالي الموحد ، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأهمية النسبية وقابلية عنصر البيان المالي للأخطاء

- قابلية عناصر التحكم المحددة للفشل ، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد وخطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب

- تحدد هذه العوامل ، بشكل إجمالي ، طبيعة وتوقيت ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل تقييم ما إذا كان تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعالاً . يتم إنشاء الدليل نفسه من الإجراءات المدمجة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية . تشكل المعلومات من مصادر أخرى أيضاً عنصراً مهماً في التقييم حيث أن مثل هذه الأدلة قد تجلب إما قضايا رقابة إضافية إلى انتباه الإدارة أو قد تدعم النتائج .

- اشتمل التقييم على تقييم لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط ضمن عمليات مختلفة بما في ذلك الموارد البشرية وجداول الرواتب ودفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية . كما شمل التقييم أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط على مستوى المنشآت والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الإفصاح .

الاستنتاج

نتيجة لتقييم التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية لنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية ، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف مادية وخلصت إلى أن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمه وتنفيذه وتشغيله بشكل مناسب اعتباراً من 31 ديسمبر 2020 .

عن / شركة السلام العالمية للاستثمار المحدودة

حسام أبو عيسى
نائب رئيس مجلس الإدارة

عبد السلام عيسى أبو عيسى
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة

ملاحظة : تمت ترجمة هذا النص من النص الأصلي المكتوب باللغة الإنجليزية . وفي حال وجود اختلاف بين النصين ، يُعدّ النص الأصلي هو الأساس .